الفصل الثالث

باب التصغير

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

باب التصغير

التصغير لغةً:

التقليل، وهو مصدر صغر الشيء وجعله صغيرًا.

واصطلاحًا:

تحويل الاسم إلى صيغة (فُعيل، أو فُعيعل، أو فُعيعيل) بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة (في الصيغ الثلاث) وكسر ما بعد الياء في الصيغة الثانية، والإتيان بياء بعد الحرف المكسور في الصيغة الثالثة.

أوزان المصغر:

أوزان المصغر ثلاثة: فُعيل، وفُعيعل، وفُعيعيل، فُلَيس، دريهم، دنينير، ووزن المصغر بهذه الصيغ اصطلاح خاص بباب التصغير لم يراع فيه الميزان الصرفي.

ألا ترى أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير هو فعيعل، وأما وزنها التصريفي يختلف عن هذا فمثلاً أحيمر على وزن أفيعل، ومكيرم على وزن فعيعل، وسفيرج على وزن فعيلل، لأنهم راعوا في الوزن التصغيري الهيئة اللفظية من حيث الحروف والحركات والسكنات دون مقابلة أصلي بأصلي وزائد بزائد تقليلاً للأبنية.

شروط التصغير:

يشترط في التصغير أربعة فروض:

الأول: أن يكون اسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحر، لأن التصغير وصف في المعنى، والوصف من خواص الأسماء، أما فعل التعجب، فقد قالت بعض العرب ما أميلحه وما أحيسنه، ولذلك حكم جمهور الكوفيين بأسمية أفعل التعجب أما البصريون قالوا إن أفعل التعجب فعل، وهذا التصغير شاذ لأنه لم

يرد ألا ما أحيسنه وما أميلحه.

الثاني: أن يكون متمكنًا – أي لا يكون متوغلاً في شبه الحرف – فلا تصغر المضمرات ولا من ولا كيف ونحوهما.

وشذ التصغير بعض الأسماء الموصولة نحو اللذيّا، واللتيا وبعض أسماء الإشارة في قوله:

ياما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر[1]

الثالث: أن يكون اللفظ قابلاً للتصغير، فلا يصغر نحو كبير وجسيم، ولا الأسماء المعظمة مقصودًا بها معناها – لأن التصغير ينافي ذلك – نحو أسماء الله تعالى وأسماء الملائكة والأنبياء والكتب المنزلة إلا إذا سُمي بشيء منها فإنه يصاغ في تصغيره فمثلاً إذا سميت إنسانًا بمحمد تقول محيمد، وجبريل جبيريل، إدريس أديريس.. وهكذا.

وهل تصغر مجموعة الكثرة؟ لا دفعًا للتناقض، لأن جمع الكثرة يدل على التكثير، والتصغير يدل على التقليل.

وهل تصغير الأسماء العاملة عمل الفعل كالمشتقات؟:

لا تصغر، لماذا، لأنها عملت بالحمل على الفعل لمشابهتها له، والتصغير يبعدها عن هذا الشبه، لأنه من خصائص الأسماء.

الرابع: أن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها ويدخل تحت هذا الشرط ثلاثة أنواع:

١) لا يصغر ما لم تستعمله العرب إلا مصغرًا، لاستصغار معناه عندهم ثم تنوسي التصغير نحو كُعيت البلبل، وجُميل لطائر يشبه العصفور.

---

(١) أميلح، تصغير شاذ لأنه فعل تعجب كما في الشرط الأول، هؤليانكن حيث صغر اسم الإشارة هؤلاء، وهو اسم غير متمكن والقياس ألا يصغر، ومعنى شدن: قوين، والضال والسمر: نوعان من الشجر.

٢) ما صغر ولكن تصغيره لم يتناسى نحو رُحيل.

٣) ما ورد على صيغة الأمر وليس بمصغر نحو مُبيطر، مُسيطر، مُهيمن.

فوائد التصغير:

فوائد التصغير عند البصريين أربع:

الأول: تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جُبيل، وقُصير في جبل وقصر.

الثاني: تحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سُبيع، وعُويلم في تصغير سبع وعالم.

الثالث: تقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دُريهمات، شعيرات في تصغير دراهم وشعور.

الرابع: تقريب ما يتوهم أنه بعيد زمنًا أو محلاً أو قدرًا نحو قُبيل العصر وبُعيد المغرب وفُريق هذا، ودُوين ذاك، وأصيغر منك.

قال الرضي: ومن مجاز تقليل الذات، التصغير المفيد للشفقة والتلطف نحو يا بني ويا أخي وأنت صُدَيقي، لأن الصغار يشقق عليهم ويتلطف بهم فكنى بالتصغير عن عزة المصغر على من أضيف إليه.

وهل يكون التصغير مفيدًا للملاحة؟:

نعم نحو لُطيف ومُليح، وذلك لأن الصغار في الأغلب لطائف ملاح، فإذا كبرت غلظت. وزاد الكوفيون معنى خامسًا وهو التعظيم كقول عمر ﷺ في أن مسعود «كُنيف مُليء عِلمًا» تصغير كنف – بكسر فسكون – وهو وعاء أداة الراعي. وقول الشاعر لبيد بن أبي ربيعة:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دُويهية تصفَر منها الأنامل[1]

وقول أوس بن حجر:

فُويق جُبيل شامخ الرأس لم يكن لتبلغه حتى تكل وتعملا[2]

---

(١) دويهية – تصغير داهية – وهي مصيبة الدهر؟.

(٢) تكل: تتعب من باب ضرب، تعمل تجتهد في العمل.

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ولحوه.

ففي البيت الأول: رد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها إذا المراد بها الموت، فإنه يجيئهم فيحتقرونه على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها إذ المراد بها الموت، فإنه يجيئهم فيحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصغر من الأنامل والبيت الثاني: رد بتجويز كون المراد دقة الجبل وإن كان طويلاً – وهذا أشد لصعوده. وقالوا فُي كنيف: إن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات.

التصغير فيه معنى الوصف:

فإذا صغر الاسم جلب له التصغير معنى الصفة فرجل مثلاً اسم ذات لا يحمل أي وصف فإذا صغرته قلت: رجيل، فأصبح المعنى رجل صغير، فدل لفظ المصغر على الذات بمادته وعلى الوصف بهيئته، والدليل على أن المصغر فيه معنى الوصف ما يأتي:

الأول: أنه لا يجوز في رجل أن تجمعه جمع مذكر سالمًا، لأن شرط هذا الجمع أن يكون علمًا أو صفة، فإذا صغرته جمعته فتقول رجيلون لتحقق الوصفية فيه بالتصغير.

الفرق بين التصغير والصفات:

أولاً: أن الصفات تجري على موصوف، وذلك لعدم دلالتها على موصوف معين فاحتجنا إلى ذكره فنقول رجل قائم لا تدل على رجل بل يحتمل أن يكون القيام لغيره.

أما المصغر فإنه لا يجري على موصوف لماذا؟ لأنه دل على الموصوف بمادته وعلى الصفة بهيئته، فإذا قلت: رجيل، دل هذا على رجل موصوف بالصغر.

ثانيًا: أن المصغر لا يعمل عمل الصفات، لأن الصفات ترفع الفاعلية ما

هو موصوف بها معنى. والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله، فإن لم يعمل المصغر وهو أصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظروف والحال.

تصغير المجرد:

المجرد إما أن يكون ثلاثيًا أو رباعيًا أو خماسيًا:

المجرد الثلاثي:

يصغر على صيغة فُعَيل نحو رجيل وقفيل في تصغير رجل وقفل، فإنك تضم الأول وتفتح ثانية ياء ثالثة ساكنة.

المجرد الرباعي:

يصغر على صيغة فعيعل نحو دريهم وجعيفر وبريثن تصغير درهم وجعفر وبرثن، فإنك تضم أوله وتفتح ثانيه وتزيد ياء ثالثة وكسر ما عدا الياء.

الخامس المجرد:

يصغر على فعيعل نحو سفرجل تقول سفيرج بحذف الخامس وجوبًا ورابعه ليس سبيهًا بحروف الزيادة.

وهل يجوز حذف الرابع فقط؟ نعم يجوز حذف الرابع دون الخامس إن كان شبيهًا بحروف الزيادة (سألتمونيها) في الصورة مثل النون في خدرنق (العنكبوت) فتقول في تصغيرها خديرن، أو خديرق.

أو شبيهًا في المخرج نحو الدال في فرزدق (القطع من العجين)، فإنها أشبهت التاء في المخرج فتقول في التصغير فريزد أو فريزق، بحذف الرابع أو الخامس في الكلمتين.

تصغير المزيد:

المزيد إما أن يكون ثلاثيًا أو رباعيًا أو خماسيًا.

مزيد الثلاثي:

إما أن يكون مزيدًا بحرف أو حرفين أو أكثر.

المزيد بحرف واحد:

يصغر على وزن فعيعل بدون حذف نحو كاتب، غزال، أشعر تقول في التصغير «كويتب»، وغزيل، أشيعر.

المزيد بحرفين:

أحدهما حرف لين قبل الآخر، يصغر على وزن فعيعل من غير أن تحذف شيئًا على أن تقلب حرف اللين ياء، إن لم يكن ياء نحو منصور ومفتاح ومسكين تقول في التصغير منيصر ومفتيتح ومسيكين .

المزيد بأكثر من حرفين:

تحذف منه الزوائد ويبقى حرف واحد أو حرفان بشرط أن يكون أحدهما لينًا قبل الآخر، والذي يبقى من الزوائد لا بد أن يكون له مزية على المحذوف والمزية أنواع:

١) من جهة المعنى نحو منطلق ومستخرج، ومنتصر تقول مطيلق ومخيرج، ومنيصر بحذف الزائد وإبقاء الميم لصدارتها ودلالتها على المعنى، حيث أن حذفها يفوق الدلالة على اسم الفاعل.

٢) من جهة اللفظ نحو استهتار تقول تهيتير، فتحذف السين وتبقى التاء، لأننا لو حذفنا التاء وأبقينا السين لأدى إلى وزن مهمل «سفعال» في المكبر و «سيفعيل» في المصغر. أما حذف السين فأدى إلى وزن مستعمل وهو «تفعال» في المكبر و «تفعيل» في المصغر نحو تمثال وتمثيل، فبقيت التاء لما لها من مزية لفظية، بخلاف السين فإنها لا تزاد وحدها.

٣) من جهة أن حذفه لا يغني عن حذف غيره، نحو حيزبون (المرأة العجوز) ففي التصغير نبقي الواو ونحذف الياء، لأن حذفها يغني عن حذف الواو،

فتقول حزيبين، بقلب الواو ياء ساكنة وانكسار ما قبلها، وإنما آثرنا بقاء الواو، لأنها لو حذفت فلابد من حذف الياء معها فتصغر على حزبين على وزن فعيعل، فلو أبقينا الياء لصغرت على حييزين، وهو ممنوع، لأنه ليس من صيغ التصغير، لذلك أبقينا الواو لأن حذفها لا يغني عن حذف الياء.

٤) من جهة أنه تكرار لحرف أصلي دون آخر نحو عفنجج (الضخم الأحمق) تقول في تصغيره عفيجج بإبقاء الجيم، لأنها تكرار لحرف أصلي فهو أولى بالبقاء.

لك الخيار إن لم تكن هناك مزية:

أما إذا لم يكن لأحد الزوائد مزية على الآخر فأنت مخير في أن تحذف أو لا، فمثلاً تقول في تصغير قلنسوة – قلينسة – بحذف الواو أو قليسية بحذف النون، وقلبت الواو ياء، لتطرفها بعد كسرة.

ونحو ثمانية تقول في تصغيرها ثمنية بحذف الياء – وثمينية – بحذف الألف وهكذا.

مزيد الرباعي:

يصغر المزيد منه بحذف جميع زوائده وجوبًا، إلا إذا كان الزائد لينًا قبل الآخر فإنه يبقى مع قلبه ياء إن كان غير ياء، مثال ذلك: مدحرج تقول دحيرج، سرادق: سريدق، وغضنفر: غضيفر، متغطرس: غطيرس، بحذف جميع زوائده.

ومثال ما قبل آخره لين: حلقوم حليقيم، سرداح (الناقة التامة) سريديح، غرنيق (طير مائي) غرينيق، وإبقاء الحرف الزائد وبقلبه ياء إن كان غير ياء.

مزيد الخماسي:

يتعين فيه حذف جميع الزوائد مع الخماسي الأصلي، وتصغره على وزن فعيعل نحو قرطبوس (الناقة الشديدة) تقول قريطب ونحو خندريس (الخمر) خنيدر، وقرعبلانة (رويبة) تقول قريعبة.

التعويض عن المحذوف في التصغير:

يجوز لك أن تعوض عن المحذوف في التصغير – ياء قبل الآخر على أن يكون مكان التعويض خاليًا من الياء، مثال ذلك مدحرج ومتدحرج تقول فيهما دحيرج بدون تعويض ودحيرج بالتعويض ونحو سفرجل تقول سفيرج وسفيريج، ونحو مستزاد مزيد ومزييد.

أما إذا كان قبل الآخر مشغولاً بالياء فلا تعويض مثال ذلك حيزبون تقول حزيبين، منجنيق (أداة من أدوات الحرب ترمي بالحجارة) تقول مجنيق – فلا تعوض لأن مكانه مشغول.

المستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير:

المعروف أن كل مصغر زائد على ثلاثة يكسر فيه ما بعد الياء، ويستثنى من هذه القاعدة مسائل يجب المحافظة على ما بعد الياء بحركته التي كان عليها قبل التصغير، وتنحسر في سبع مسائل:

الأولى: إن كان الحرف الواقع بعد ياء التصغير متلوا بعلامة تأنيث وهي التاء وألف التأنيث المقصورة والممدودة، ففي هذه الحالة يجب فتح ما بعد ياء التصغير مثال ذلك: قصعة قصيعة، درجة دريجة، شجرة شجيرة، ونحو حبلى حبيلى، سلمى سليمى، ونحو صحراء صحيراء، وحمراء حميراء.

هذا إذا كانت العلامة رابعة، أما إذا كانت غير رابعة فنقول في تاء التأنيث، إن كانت زائدة على أربعة فإنه يكسر ما بعد الياء، نحو حنظلة حنيظلة، وكسرت لوجود الفاصل بينه وبين علامة التأنيث.

وفي ألف التأنيث المقصورة إن كانت غير رابعة فيكسر ما بعد الياء، وهي ما أن تكون أصلية أو للإلحاق. فإذا كانت الألف أصلية إما أن تكون خاصة أو سادسة فأكثر فإن كانت خامسة إما أن يكون الثالث حرف مد أم لا، فإن كان الثالث زائدًا نحو حبارى فأنت مخير في حالة التصغير بين حذف المد الزائد

الثالث أو ألف التأنيث المقصور فتقول حبيرى – بحذف المد الزائد – وحبير – بتضعيف الياء – وقد حذفت ألف التأنيث المقصورة.

وإن لم يكن الثالث مدًا زائدًا – حذفت الألف المقصورة فتقول في قرقري قريقر، والحباري (طائر يقع على الذكر والأنثى) وقرقري موضع.

وإن كانت السادسة فأكثر حذفت هذه الألف نحو لغيزي – فتح الغين مع تضعيفها – (الذي يعمي كلامه) تقول في تصغيره لغيغز – بحذف ألف التأنيث ونحو بردرايا (موضع) تقول في تصغيره بريدر بحذف الألف وما بعدها.

أما إذا كانت الألف لغير التأنيث بأن كانت للإلحاق، كسرنا أيضًا ما بعد ياء التصغير جريًا على القاعدة، لأن الألف في هذه الحالة ليست علامة وذلك نحو علقي (شجر تدوم خضرته في القيظ) وذي فري – بكسر فسكون – (الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الإذن) وأرطى (بنت) – وهن ملحقات بجعفر ودرهم – فعند التصغير تقول علبق وذفير وأربط، واقتضى الكسر قلب الألف ياء ثم أعلت إعلال قاض.

وفي ألف التأنيث الممدودة، إن كانت غير رابعة يكسر ما بعد الياء جريًا على القاعدة وذلك نحو خنفساء، وأربعاء تقول فيهما خنيفساء وأربيعاء، وإذا كانت ألف الممدود رابعة وليست للتأنيث بأن كانت همزته أصيلة أو فعلية عن أصل أو للإلحاق، فإنه يجب كسر ما بعد ياء التصغير طبقًا للقاعدة نحو إنشاء وإعطاء وعليك تقول في التصغير أنيشيء، وأعيطيّ، وعليـيّ – بكسر ما بعد الياء.

الثانية: إذا كان على وزن أفعال بشرط أن يكون جمعًا نحو أوقات وأجمال وأفراس تقول أويقات وأجيمال وأفيراس.

أما إذا كان مفردًا فإنه يخضع للقاعدة وهي كسر ما بعد الياء نحو أخلاق وأسمال (بالٍ) تقول أخليليق وأسيميل، وبعض الصرفيين يقول إن أفعال لا

تجيء مفردة فيصغرون أخلاق إلى أخيلاق وأسمال إلى أسميال، وهو من باب وصف المفرد – وهو ثوب لأنه ذو أجزاء – بالجمع لماذا لا يكسر ما بعد ياء التصغير في هذه المسألة؟ خوفًا من انقلاب الألف ياء فتزول العلامة التي تدل على الجمع، وإذا سميت بأفعال فتحت ما بعد الياء نحو أسماء وأفكار تقول فيهما أسيماء وأفيكار.

الثالثة: الاسم المختوم بألف ونون زائدتين بعد ثلاثة أحرف سواء أكان علمًا أو صفة أو اسم جنس.

فالعلم: إما أن يكون مرتجلاً أو منقولاً، فالمرتجل نحو عثمان وعفان وعمران، تقول في التصغير عثيمان وعفيفان وعميران، بإبقاء ما بعد الياء دون تغيير أما المنقول فيأخذ عند التصغير حكم ما نقل عنه، وإذا سميت شخصًا بسلطان قلت في تصغيره سليطين وإن سميت بسكران قلت: سكيران.

والصفة: نحو عطشان وسكران وعريان، تقول في التصغير عطيشان وسكيران، وعريّان بفتح ما بعد ياء التصغير.

واسم الجنس: الذي لا يكون على وزن فعلان – بإسكان العين أو فتحها – نحو قطران وظربان تقول في تصغيرهما قطيران وظربيان.

أما إذا سكنت العين في (فعلان) فإنه يكسر ما بعد ياء التصغير سواء أكانت الفاء مفتوحة نحو حومان (بنت) حويمين أو مكسورة نحو سرحان سريحين أو مضمومة نحو سلطان سليطين. وأيضًا إذا كانت العين مفتوحة هي (فعلان) نحو كروان تقول كريين.

في هذه القاعدة – ما هو السر الذي جعل ما بعد ياء التصغير مفتوحًا؟ إن الألف والنون ههنا إما أن تكون زائدة في الصفات أو في اسم الجنس أو في العلم. فسر الزيادة في الوصف إنها تشبه ألف التأنيث الممدودة في نحو حمراء، لأن كلاً منهما لا تقبل التاء، فمن أجل ذلك حملت الصفات التي لا تقبل التاء

على ألف التأنيث الممدود فخرجت عن قاعدة الكسر.

أما الصفة التي تقبل التاء نحو سيفان (الطويل) وسيفانة (الطويلة) وندمان وندمانة (للمذكر والمؤنث) فهي محاولة على ما لا يقبل التاء لأنها قليلة جدًا. أما اسم الجنس فهو محمول على الصفات، لأنه يشبهها في الصورة فعول معاملتها وأما العلم المرتجل، فلا يقبل التاء، لأن العملية تمنع الزيادة أو النقص ومن أجل ذلك عومل معاملة ألف التأنيث الممدودة.

الرابعة: المركب المزجي إن كان مصدره ثلاثيًا مفتوح الآخر نحو أحد عشر تقول أحيد عشر وبعلبك تقول بعيلبك – بفتح ما بعد ياء التصغير.

أما إذا لم يكن المصدر ثلاثيًا خضع لقاعدة الكسر نحو معديكرب، معيديكرب، درستوية دريستوية، الخامس عشر، الخوميس عشر فيكسر ما بعد ياء التصغير، لأنه ليس متلوًا بعجز المركب.

الخامسة: مثنى الاسم الثلاثي نحو: رجلان وعمران تقول في تصغيرهما رجيلان وعميران – بفتح ما بعد ياء التصغير، لأنه متلو بعلامة التثنية وسبب الفتح، أنه لو كسر ما بعد ياء التصغير في الرفع لقلبت الألف ياء وهي علامة الرفع فنزول العلامة، عمرين تقول عميرين، فلو كسر ما قبل ياء النصب أو الجر لالتبس المثنى بجمع المذكر السالم، أما إذا كان مفرد المثنى فوق ثلاثة أحرف خضعت لقاعدة الكسر نحو مسلم تقول مسليمان ومسيلمين – بكسر ما بعد ياء التصغير – لأنه ليس متلوًا بعلامة التثنية.

السادسة: جمع المؤنث السالم لاسم ثلاثي نحو شجرات وهندات يصغران على شجيرات وهنيدات – بفتح ما بعد ياء التصغير، لأنه متلو بعلامة الجمع.

أما إذا كان الجمع لأكثر من ثلاثة أحرف فيخضع لقاعدة الكسر نحو مسلمة مسيلمات – بكسر ما بعد الياء.

السابعة: جمع المذكر السالم لاسم ثلاثي نحو عمر تقول في تصغيره رفعًا

عميرون ونصبًا وجرًا عميرين – فإننا أبقينا الراء على حالتها قبل التصغير قبل الواو وكسرنا قبل الياء، أما إذا كان المفرد فوق الثلاثة خضع لقاعدة الكسر نحو ضارب تقول رفعًا ضويربون ونصبًا وجرًا ضويربين.

تصغير المضاعف:

إذا كان الأول حرف مد والثاني مدغمًا في مثله فإنه يغتفر التقاء الساكنين نحو اتحاجونني ولما كانت ياء التصغير ملازمة للسكوت أجريت مجرى حرف المد في ذلك فتقول في تصغير – مدق مديق وفي أصم أصيم.

ما لا يعتد به في التصغير:

إذا ختم الاسم بحرف أو حروف يتحقق التصغير قبلها، أجرينا التصغير على ما قبله وقدرنا الحرف أو الحروف منفصلة مع بقائها بدون حذف دون اعتداد بها، أي: تنزل منزلة كلمة مستقلة، وذلك في ثمانية أشياء:

الأول: ما ختم بألف التأنيث الممدودة نحو حمراء وصحراء وكربلاء وعاشوراء فتقول في التصغير حميراء وصحيراء وكريبلاء وعويشراء فكأننا صغرنا حمر وصحر وكربل وعاشور، مقدرين انفصال الألف والهمزة.

هل تقدير الانفصال متفق عليه؟ نعم متفق عليه إلا في نحو براكاء (شدة القتل) وقريثاء (ثمر) وحروراء – مما ثالثه حرف مد –، وفي هذا خلاف: قال سيبويه إن الألف الممدودة يعتد بها هنا كجزء من الكلمة وحينئذ يجب حذف حرف المد الثالث – فتقول في التصغير بربكاء وقريثاء وحريراء بياء خفيفة هي ياء التصغير.

أما المبرد فإنه لا يعتد بالألف الممدودة فهي عنده دائمًا في تقدير الانفصال فتقول في التصغير بريكاء وحريراء وقريثاء – بتشديد الياء – لأنها مكونة من ياء التصغير والمد المدغم فيه بعد قلبه ياء.

الثاني: ما ختم بتاء التأنيث، نحو حنظلة وبقرة وشجرة، تقول في التصغير

حنيظلة وبقيرة وشجيرة.

الثالث: ما ختم بياء النسب، نحو عبقريّ، بكري، شافعي تقول في التصغير عبيقري، وبكيري، وشويفعي.

الرابع: عجز المضاف نحو عبد شمس، وعبد الله تقول في تصغيرها عبيد شمس وعبيد الله.

الخامس: عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك تقول في التصغير بعيلبك أما المركب الإسنادي فلا يصغر، لأنه محكي والتصغير ينافي الحكاية.

السادسة: ما ختم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف فصاعدًا نحو زعفران وأفعوان تقول في تصغيرها زعيفران وأفيعيان – بعد قلب الواو ياء لكسر ما قبلها – هذه أربعة أحرف سبقت الزيادة، والزائد على أربعة نحو (عبوثران بنت) تقول في التصغير عبيثران، فالواو زائدة فحذفت فكأن الكلمة عبثران نحو زعفران.

أما إذا لم يكن حرف زائد فيما زاد على أربعة حذفنا الألف والنون نحو قرعبلانة (دويبة) تقول في التصغير قريعبة لأننا حذفنا الحرف الأصلي وهو اللام فحذف الزائد وهو الألف والنون – وهو أولى – واحترز بقوله بعد أربعة أحرف من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان.

السابع: ما ختم بعلامة التثنية نحو رجلان ومسلمان تقول فيهما رجيلان ومسيلمان.

الثامن: ما ختم بعلامة جمع التصحيح لمذكر نحو مكرمون تقول مكيرمون أو لمؤنث نحو مكرمات مكيرمات.

الخلاف في ثلاثين ونحوها:

اختلف في نحو ثلاثين علمًا أو غير علم وفي نحو (جداريين – ظريفين – ظريفات) – أعلامًا – مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد:

فمذهب سيبويه يحذف حرف المد وإدغام ياء التصغير فيه فتقول ثليثون، جديران، ظريفون، ظريفات، لأن زيادته غير طائرة على لفظ مجرد.

ومذهب المبرد إبقاء حرف المد وإدغام ياء التصغير فيه فتقول جديران، ظريّفون، ظريفات، ثليثون – بالتشديد.

ويستثنى من المثنى المختلف فيه المثنى الذي في آخره مفرده تاء نحو دجاجتين (علمًا) فالياء لا تحذف اتفاقًا لمكان التاء، لأن سيبويه يقول كل ما ختم بتاء يقدر انفصالها عند التصغير سواء كانت في مفرد أم في مثنى.

تصغير المختوم بألف التأنيث المقصورة.

ألف التأنيث المقصورة إما أن تكون رابعة أو خامسة أو سادسة فأكثر فإن كانت رابعة تبقى ويفتح ما قبلها مثال ذلك حبلى حبيلى، وإن كانت خامسة تحذف إن لم يكن الثالث في الكلمة مدًا زائدًا نحو قرقرى قريقر بحذفها، أما إذا كان الثالث مدًا زائدًا جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز العكس نحو حبارى تقول حبير – بحذف ألف التأنيث – بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها – وتقول حبيرى – بحذف المد.

الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان لينًا منقلبًا عن غيره:

الحرف المبدل إما أن يكون في أول الكلمة أو في آخرها أو في وسطها:

١) فإن كان الحرف المبدل في أول الكلمة، فإنه لا يرد إلى أصله نحو تراث، فإنها تصغر على تريث – بدون رد الحرف الأول إلى أصله وهو الواو – لأنه من الوراثة ومنه أسادة تقول أسيدة – بتشديد الياء – لأنها من توسد.

٢) وإن كان الحرف المبدل في آخر الكلمة، رد إلى أصله نحو ماء وفتى تقول فيهما موية لأن الهمزة أصلها الهاء (موة) وفتي فقد ردت الألف إلى أصلها وهي الياء ثم أدغمت فيها ياء التصغير.

٣) وإن كان الحرف المبدل في وسط الكلمة، رد إلى أصله لشرطين:

أ) أن يكون المبدل حرف علة.

ب) أن يكون مبدلاً من غير همزة تلي همزة.

ويشتمل على ستة أشياء:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة تقول قويمة، ومنه ميعاد وميقات وميراث وميزان، فالياء هنا أصلها واو، لأنها من الرعد والوقت والوراثة والوزن، وهذه الواوات قلبت ياء لوقوع كل منها ساكنة بعد كسر، فتقول في التصغير مويعيد، مويقيت، مويريث، مويزين، فقد أرجعنا الياء إلى أصلها وهو الواو، لزوال سبب انقلابها.

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفًا نحو باب وغار وماء وتاج – تقول في التصغير بويب وغوير ومؤية وتويج – فقد ردت الألف إلى أصلها وهو الواو – وقد قلبت ألفًا لانفتاح ما قبلها – وفي التصغير زال الفتح فرجعت إلى أصلها.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واوًا، نحو موقن تقول ميقن من أيقن وموسر تقول ميسر من أيسر – وأصلهما ميقن وميسر – قلبت الياء فيهما واوًا لسكونها بعد ضمة، ففي التصغير ردت الواو إلى أصلها وهو الياء.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفًا نحو ناب تقول نييب، وغاية غيبة، أرجعنا الألف إلى أصلها وهو الياء، لزوال سبب انقلابها.

وأجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نويب – بالواو – لضم ما قبلها فعلى هذا يقولون غوية وروية. وأجازوا أيضًا إبدال الياء في نحو شيخ واوًا – شويخ – لضم ما قبلها ووافقهم ابن مالك في كتابه التسهيل، ويؤيد ذلك أنه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ، لا يقاس عليه.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء، نحو ذيب – بالتخفيف – وبير بالتخفيف تقول في تصغيرها ذؤيب وبؤير – بالهمزة فيهما – فقد ردت الياء إلى أصلها وهو الهمزة.

السادس: ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط وديباج، وأصلها دنار وقراط ودباج – بالتشديد – ودليل ذلك الجمع على دنانير وقراريط ودياييج – قلب أول المثلين ياء شذوذًا طلبًا للخفة.

وتقول في التصغير دنينير، قريريط، ديبيج – برد الياء إلى أصلها وهو النون والراء والياء. أما إذا كان الحرف المبدل غير لين فإنه لا يرد إلى أصله عند التصغير نحو مقعد تقول في تصغيره متيعد – بإبقاء التاء – بدون رد الهمزة إلى الياء في الأول والواو في الثاني – هذا هو مذهب سيبويه.

أما الزجاج فإنه يرده إلى أصله، فيقول في تصغير مقعد ونحوه ترد التاء إلى أصلها الواو أو الياء مويعد وفي متسر ميسر، وحجته أن موجب إبدال حرف العلة تاء قد زال بزوال تاء الافتعال التي يجب حذفها في التصغير، فعند ذلك ترجع التاء (فاء الكلمة) إلى أصلها وهو الواو أو الياء.

أما الجرحى فإنه يرجع الهمزة إلى أصلها في نحو قام وبائع، فيقول في تصغيرها قويم وبويع – بالتشديد –.

وحجته أن سبب قلب حرف العلة همزة قد زال بالتصغير فيجب الرجوع بالهمزة إلى أصلها وهو الواو أو الياء – ففي نحو قائم ترجع الهمزة إلى الواو ثم تقلب ياء، لاجتماعها مع الياء، وفي نحو بائع ردت الهمزة إلى الياء.

أما إذا كان الحرف اللين مبدلاً من همزة تلي همزة – قلبت واوًا – نحو آدم وآدر فتقول في تصغيرها أويدم وأويدر – وأصلهما أأدم وأأدر على وزن أفعل أبدلت الهمزة الثانية فيهما ألفًا – فلا ترد الألف هذه إلى أصلها وهو الهمزة، لأننا نقع فيها قررنا منه، وهو اجتماع همزتين في الصدر، بل تقلب فيهما واوًا.

كيف تصغر الاسم المقلوب؟:

إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه، لا أصله، نحو (مرياه) لأنه مع

الوجاهة فقلب، فإذا صغر قيل: جويه – دون رجوع إلى الأصل، لعدم الحاجة إلى ذلك.

كيف تصغر «عيد»؟

شذ تصغير عيد على عبيد، لأنهم صغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد، لأن ياء عيا. أصلها الواو، لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود – بضم العين–.

تصغير ما فيه ألف:

هذه الألف إما أن تكون منقلبة عن أصل أو زائدة:

١) فإن كانت الألف منقلبة عن أصل ردت إلى أصلها (الواو أو الياء) نحو باب وغار وناب ومقام، تقول في تصغيرها بويب وغوير ونييب ومقيم – برد الألف إلى أصلها وهو الواو فتصير مقيوم، ثم تقلب الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير، ثم أدغمت فيها ياء التصغير.

٢) وإن كانت الألف زائدة؛ إما أن تكون ثانية أو ثالثة أو زائدة على ذلك:

أ) فإن كانت ثانية نحو كاتب وشاعر – قلبت واوًا – تقول فيهما كويتب وشويعر – وقلبت واوًا، لوقوعها بعد ضمة أول المصغر، ومثل الزائدة المجهولة الأصل نحو عاج وصاب (شجر مر) تقول في تصغيرهما عويج وصويب – بقلب الألف واوًا.

ب) وإن كانت الألف ثالثة قلبت ياء نحو كتاب وغزال تقول فيهما كتيب وغزيل – بتشديد الياء – لأنها مكونة من ياء التصغير والياء المنقلبة عن الألف.

ت) وإذا كانت زائدة على الثلاثة (رابعة أو خامسًا أو سادسًا) نحو مفتاح وسكران وعثمان وسلطان ونحو زعفران ونحو عبرثران وقرصلانة فقد عرفت حكمها.

أما إذا كانت الألف بقاءها يخل بالصيغة، فإنها تحذف نحو مقامر فإنها تصغر على مقيمر وإلا أبقيناها.

تصغير ما فيه واو:

الاسم المراد تصغره وفيه واو، فهذه الواو إما أن تكون منقلبة عن غيرها أو لا:

١) فإن كانت منقلبة عن غيرها ردت إليه نحو موقن ومونس تقول فيها ميقن ومؤينس برد الواو إلى أصلها وهو الياء في الأولى والهمزة في الثانية.

٢) وإن لم تكن الواو منقلبة عن غيرها، فلها أن يكون بقاؤها يخل بالصيغة أو لا:

أ) فإن كان بقاؤها يخل بالصيغة حذفت الواو – مثال ذلك فدوكس (الرجل الشديد) فإنها تصغر على فديكس – بحذف الواو –.

ب) أما إذا كان بقاؤها لم يخل بالصيغة بقيت – وهذه إما أن تقع بعد ياء التصغير أو لا. فإن وقعت بعد ياء التصغير وجب قلبها ياء وذلك في موضعين:

- **الموضع الأول:** إذا كانت الواو لامًا للكلمة نحو دلو وكروان وشكوى تقول في تصغيرها دليّ وكريين وشكيا – بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير.
- **والموضع الثاني:** أن تكون الواو ساكنة وسطًا نحو عجوز وعمود وجزور تقول في تصغيرها عجيز وعميد وجزير – بقلب الواو ياء، لاجتماعها مع ياء التصغير.
- أما إذا لم تكن الواو لامًا وكانت متحركة (زائدة أو أصلية) فأنت مخير في إبقائها أو قلبها ياء، نحو جدول ومحور فتقول فيهما جديل ومحير – بالتشديد – أو جديول ومحيور. والقلب جيد لاجتماع الياء والواو – وإنما

جاز التصحيح مع موجب الإعلال حملاً على الجمع لأنهم قالوا جداول ومحار – بتصحيح الواو.

- أما إذا فصل بين الواو وياء التصغير بحرف – قلبت الواو ياء، لوقوعها بعد كسرة نحو ترقوة تريقية.

لماذا لم تدغم في ياء التصغير؟ لوجود فاصل بين الياء والواو، وإنما وجب قلب الواو ياء لكسر ما بعد ياء التصغير قبل الواو.

اجتماعات الياءات في آخر المصغر:

إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات وكانت أولاها ياء التصغير حذفت الأخيرة اعتباطًا – لا لعلة إنما لمجرد التخفيف – فلا تلاحظ في الكلمة، بل ينتقل الإعراب إلى ما قبلها، وخصوا الأخيرة بالحذف لتطرفها.

ومثال المستوفي للشروط نحو سماء وعطاء فعند التصغير تقول فيما سميّ وعطيّ وأصلهما سميي وعطيي بثلاث ياءات في كل منهما الأولى ياء التصغير والثانية بدل الألف والثالثة هي الهمزة ردت إلى أصلها وهو الواو ثم قلبت ياء لوقوعها إثر كسرة، فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة اعتباطًا.

وتقول في تصغير الغاوي الغويّ، وأصلها الغويوي ثم الغوي – وأيضًا تحذف الياء المشددة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن للنسب كما إذا حقرت مروية – اسم مفعول – من رُي – قلت: مُرية والأصل مريية.

وإذا صغرت نحو عدوي قلت: عديي بياءين مشددتين بدون حذف، لأن الثانية للنسب وهي في تقدير الانفصال كما قلنا.

وإنما قلنا آخر المصغر احترازًا عن الحشو نحو عوّاد تقول فيه عويد بقلب الواو الثانية ياء وإدغام ياء التصغير فيها وقلب الألف الزائدة قبل الآخر ياء- فيجتمع ثلاث ياءات أولاها ياء التصغير، ولكن هذه الياءات الثلاثة لا يحذف منها شيء، لأنها تحصنت بالتوسط والطرف محل التغيير.

تصغير ما حذف أحد أصوله :

إذا أردت أن تصغر ما حذف أحد أصوله، يجب أن ترد ما حذف منه، وذلك إن بقي بعد الحذف حرفين أو على ثلاثة – أحد هذه الثلاثة تاء التأنيث أو همزة الوصل – لماذا لا نعتد بتاء التأنيث؟ لأنها مقدرة الانفصال.

ولماذا لا نعتد بهمزة الوصول؟ لأنها جاءت للتوصل إلى النطق بالساكن، وأول المصغر متحرك، فلا حاجة لوجود الهمزة، وعلى هذا:

١) إما أن تكون الكلمة بعد الحذف على حرفين أو ثلاثة أحدهما همزة الوصول أو تاء التأنيث فإن كان كذلك وجب رد المحذوف لتقع على أقل صيغة من صيغ التصغير وهي (فعيل) والمحذوف إما أن يكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها فمثال حذف فاء الكلمة عدة، سعة، زنة، فتقول في التصغير وعيدة ووسيعة ووزينة – يرد الفاء المحذوفة وأيضًا خذ وكل (علمين) تصغرهما على أخيذ وأكيل (قال سيبويه إذا سميت رجلاً بكل وخذ قلت أكيل وأخيذ لأنهما من أكلت وأخذت فالألف فاء فعلت.

ومثال حذف لام الكلمة يد وحر ودم وسنة وأب وأخ وابن تقول في تصغيرها يديه، حريح (قال سيبويه والذي يدلك على أن الذي ذهب لام وأن اللام حاء قولهم أحراح) ودمي، سنية، أبي أخي، بني، – برد لام الكلمة –.

وإذا كان اللام ذات وجهين كنت مخيرًا في الرد نحو سنة تقول سنيية من سانيت وسنية من سنوات.

٢) وإذا بقيت الكلمة بعد الحذف على أكثر من حرفين – بدون اعتداد إلى همزة الوصل والتاء – عنا لا ترد المحذوف عند التصغير، لأن الباقي يصلح للتصغير، فلا ضرورة للرد مثال ذلك ماس وأصله أناس تقول في تصغيره نويس بدون رد الفاء لأن الباقي يصلح للتصغير ومنه ميت بالتخفيف – ميت، وسيد – بالتخفيف – سييد بدون رد المحذوف وبعض المتأخرين

يمثلون لمحذوف اللام التي لا ترد عند التصغير بنحو قاض فإنه يصغر على قويض – بدون رد اللام – ولكن نرد على هؤلاء – بأن حذف اللام في مثل هذه العلة – والمحذوف لعلة كالثابت ولو زالت هذه العلة لرجعت اللام بدون النظر إلى التصغير وعدمه، بدليل أنه يجب رد اللام لو قلت رأيت قويضيًا – لزوال العلة-.

تصغير ما يسمى به من الثنائي وضعًا:

إذا سمي بما وضع ثنائيًا، فإن كان ثانيه صحيحًا نحو هل وبل، لم يزد عليه شيء حتى يصغر، فيجب حينئذ أن يضعف ثانيه أو يزاد عليه ياء فيقال هليل أو هلي وبليل أبلي.

أما إذا كان ثانيه معتلاً – وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال في لو وكي وما – أعلامًا – كوّوكيّ – بالتشديد – وماء – بالمد وذلك لأنك زدت على الألف ألفًا فالتقى ألفان فأبدلت، فإذا صغرت بعد التضعيف قلت: لويّ، وأصلها لويو، اجتمع فيها الياء والواو، والساب منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وفي تصغير كيّ – بثلاث ياءات – الأولى أصلية والثانية ياء التصغير والثالثة المزيدة للتضعيف، وفي تصغير ماء: مويّ – كما يقال في تصغير الماء المشروب مويّة – بقلب الألف الأولى واوًا، لأنها مجهولة الأصل ويرد الهمزة إلى الألف وقلبها ياء، لوقوعها بعد ياء التصغير.

إنما وجب تضعيفه قبل التصغير، لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك، وهذا لا نظير له بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحًا فإن نظره من الأسماء المعربة دم، ويد.

تصغير الترخيم:

تعريفه: هو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على (فعيل) وإن كانت أربعة فعلى

(فعيعل)، فتقول في مِعطف: عُطيف، وفي أزهر زهير وفي حامد وحمدان حماد ومحمود وأحمد: حميد وتقول في قرطاس وعصفور قُريطس وعصيفر.

لماذا سمي تصغير ترخيم؟:

سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي إلى الضعف، يقال: صوت رخيم إذا لم يكن قويًا.

ما الغرض من هذا النوع من التصغير؟:

الغرض منه تخفيف الاسم بحذف زواءده.

ونعلم أن أوزان التصغير ثلاثة، فعيل وفعيعل وفعيعيل، فالوزن الأول خاص بمزيد الثلاثي بعد تجريدة من الزوائد، والثاني خاص بمزيد الرباعي بعد تجريده من الزوائد، أما الثالث فليس من أوزان تصغير الترخيم، فمثال الأول أحمد حميد، وفي غير الترخيم أحيمد ومثال الثاني زلزال زليزل. وفي غير الترخيم زليزيل.

ونفهم مما تقدم أنه يشترط في تصغير الترخيم شرطان:

الأول: أن يكون مزيدًا سواء أكانت الزيادة للإلحاق أم لغيره. فتقول في خفندد (السريع) خفيد، وفي مقعنسس: قعيس، خفيدد (الخفيف من الغلمان) خفيد – بحذف الزوائد للإلحاق.

ففي الأول بحذف النون وإحدى الدالين وهما زائدان للإلحاق بسفرجل وكذا الثالث والثاني بحذف الميم والنون وإحدى السينين وهي زائدة للإلحاق بمحرنجم.

وحكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل بريهًا وسميعًا، وهو شاذ لا يقاس، لأن فيه حذف أصلين وزائدين، لأن الهمزة فيهما والميم والالام أصول، أما الميم فباتفاق ففيها خلاف.

مذهب المبرد أنها أصلية – ومذهب سيبويه أنها زائدة – وينبني عليها

تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيريه، وأسيميع، وقال سيبويه: بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذي سمع من العرب.

أما الجمع فقال سيبويه والخليل براهيم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهم وسماعل – بدون باء – وبراهمة وسماعلة – والهاء بدل من الياء – إلخ.

والثاني: أن تكون زيادته صالحة للبقاء عند تصغير غير الترخيم، فلا تصغر تصغير ترخيم نحو رجل وجعفر وسفرجل، لتجرده، ولا نحو متدحرج، ومدحرج، لأن زيادته ليست صالحة للبقاء عند تصغير غير الترخيم لإخلالهما بالزنة والواجب حذفها فتقول دحيج.

وذهب الفراء إلى أن تصغير الترخيم خاص بالأعلام، ورد عليه بما سمع عن العرب مثال ذلك (عرف حميق جملة) فصغر أحمق وهو صفة تصغير ترخيم (الأمثال للميداني ٢٤١٤)، وقولهم – جاء بأم الربيق على أريق) فصغر أورق وهو صفة للجمل الذي لونه لون الرماد. على أريق تصغير ترخيم وأصله وريق فأبدلوا من الواو المضمومة همزة (والربيق الداهية: أي رأى الغول على جمل أوراق) (الميداني ٨٨٨).

الثلاثي الأصول:

إذا كان المصغر تصغير ترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول في سوداء وحبلى وسعاد: سويدة، وحبيلة، وسعيدة.

تصغير المؤنث الخالي من التاء:

في تصغير كل اسم مؤنث ثلاثي خال من التاء يجب ختمه بتاء التأنيث عند تصغيره، مثال ذلك سن وأذن ودار وعين وهند فتقول في تصغيرها سنينة وأذينة ودويرة وعيينة وهنيدة.

العلة في التاء:

والعلة في وجوب هذه التاء في المصغر أن المصغر يدل على الموصوف والصفة معًا فإذا قلت: أذينة فهي في معنى أذن صغيرة – فالتاء في أذينة بمنزلة التاء في صغيرة – ولما كان لا يجوز أن تقول أذن صغير، فلا يجوز أن تقول أذين – بدون تاء – وهذا التصغير خاص بالثلاثي فقط لماذا؟ لخفته أوجبوا أن يلحقه التاء متى كان المصغر لمؤنث خال من التاء.

ولماذا لم يلحقوها للزائد عن ثلاثة؟ فتول في تصغير سعاد وزينب، سعيدة وزيينبة ولكن العرب قالوا في تصغيرهما سعيد وزينب – لأنه بذلك يزيد الثقل بعدد حروفه – وقد مضى أنهم يحذفون من الاسم عند تصغيره إذا زاد على أربعة.

إذا كان لحاق التاء خاص بالثلاثي، لماذا لحقت (حبارى)؟:

قلنا إن حباري تصغر على حبيرة – بالتاء – ولغيزى لغيغزة – وهما من غير الثلاثي – فيجاء بتاء عوض عن الألف المحذوفة – وهذا الحكم خاص بجميع ما كانت فيه الألف للتأنيث خامسة فصاعدًا.

والعلة في ذلك: لما كانت فيه علامة التانيث ثابتة أرادوا أن لا يفارقها ذلك في التحقير وصاروا كأنهم حقروا حبارة، وأما الذين تركوا الهاء فقالوا حذفنا الياء والبقية على أربعة أحرف فكأنما حقرنا حبار أ. هـ سيبويه.

وندر لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة في التصغير نحو وراء وإمام وقدام تقول وريئة – بالهمزة – وأميمية، وقديديمة – والقياس ترك التاء.

والمؤنث الثلاثي الذي تلحقه التاء يخضع لثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون ثلاثيًا في الحال نحو سن ودار تقول فيهما سنينة ودويرة ورعد وهند.

النوع الثاني: أن يكون ثلاثيًا في الأصل نحو يد تقول يدية.

النوع الثالث: أن يكون ثلاثيًا في المال، وهو نوعان:

أحدهما: ما كان رباعيًا بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء تقول سمية، وذلك لأن الأصل فيه سميي – بثلاث ياءات – الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة. والثالثة بدل لام الكلمة – وكانت قلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة – فحذفت الياء الأخيرة نسيًا – كما قلنا – فبقي الاسم على ثلاثة أحرف فلحقته التاء، كما تلحق الاسم الثلاثي ومن ذلك أيضًا صفاء ورجاء ووفاء (أعلامًا مؤنثة) فإنها عند التصغير تحذف لامها لاجتماع ثلاث ياءات – كما علم – فتصير ثلاثية في المال فتلحقها التاء، فتقول في تصغيرها صفية ورجية ووفية – بضم الأول وتشديد الياء.

والثاني: ما صغر تصغير ترخيم مما أصوله ثلاثة نحو حبلى، تقول في تصغيرها حبيلة بحذف الألف المقصورة، وكوثر (علمًا مؤنثًا) عطشى وحمراء، فتحذف الزائد وتصغر المجرد – وهو ثلاثي – فتلحقه التاء فتقول كثيرة، عطيشة حميرة. ولحاق التاء للمؤنث الخالي منها له شرطان في التصغير.

الأول: ألا يكون لحاق التاء للثلاثي المؤنث الخالي منها موقعًا في لبس، فإن أوقع فيه منع، نحو شجر وبقر وخمس تقول في تصغيرها شجير وبقير وخميس ولا يقال شجيرة وبقيرة وخميسة – بالتاء – لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة.

وشذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهي ذؤد (من ثلاثة أبعرة إلى عشرة) وشوْل (اسم جمع شائلة) – وهي من الإبل ما أتى على حملها أو وضعها سبعة أشهر فجف لبنها – وناب (المسن من الإبل) وحرب وعرس وفرس وقوس ودرع (الحديد) ضحى ونعل وعرب ونصف (المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر) وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء في عرس وقوس فقال عريسة وقوية

المعتبر في التأنيث والتذكير.

والمعتبر فيهما هنا معنى اللفظ عند التصغير، فما كان أصله لمؤنث وجعلته علمًا لمذكر فلا تلحق التاء بمصغره، وما كان أصله لمذكر وجعلته علمًا لمؤنث، ألحقت التاء بمصغره ففي تصغير شمس (علم على رجل) وإن كان في الأصل لمؤنث شميس ولا تقول شمسية وتقول في قمر (علم لامرأة) وإن كان أصل لمذكر قميرة ولا تقول قمير.

وتقول في رمح (علم امرأة) رميحة وفي عين (علم رجل) عُيين، ولا تقول رميح ولا عيينة، وقد خالف في ذلك ابن الأنباري في اعتبار الأصل فتقول على رأيه شميسة وقمير ورميح وعيينة ويونس يجيزه واحتج لذلك بقول العرب نُويرة وعيينة وأذنية وفهيرة – وهي أسماء رجال – وليس ذلك بحجة، لا مكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير.

والثاني: ألا يكون الثلاثي صفة، فإن كان صفة لم تلحقه التاء، ففي القاموس (خلق) وملحقه خُليق – كزبير – صغروه بلا هاء، لأن الهاء لا يلحق تصغير الصفات كنُصيف في امرأة نصف.

اخت وبنت:

إذا سميت مؤنثًا ببنت وأخت، حذفت هذه التاء ثم ألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية، وإذا سميت بهما مذكرًا لم تلحق في التاء، فتول بُنيّ وأُخيّ. تصغير ما دل على جماعة.

الألفاظ الدالة على الجمع أنواع:

الأول: اسم الجمع، وهو ما لا واحد له من لفظه نحو قوم رهط، وإبل وغنم أو له واحد من لفظه ولكن ليس من أوزان الجموع المشهورة نحو ركْب وسكن وصحب جمع راكب وساكن وصاحب.

الثاني: اسم الجنس الجمعي، وهو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، نحو

شجر وثمر فواحدهما شجرة وثمرة أو بالياء المشددة نحو زنج وروم فواحدهما زنجي ورومي.

الثالث: اسم الجنس الإفرادي، وهو ما دل على القليل والكثير نحو تراب ماء وخل وزيت.

الرابع: جموع القلة: (أوزانها: أفعلة – أفعل – فعلة – أفعال) أنجده، أفلس، فتية، أجمال.

الخامس: جمع التصحيح لمذكر نحو مسلمون أو لمؤنث نحو مسلمات.

فهذه الخمسة المتقدمة تصغر على لفظها، لأنها تدل على القلة والكثرة، مجموع القلة تدل القلة والباقي يدل على القلة والكثرة فلا مانع من تصغيرها، فتصغر الأول فنقول فيه ركيب وسكين وصحيب، وفي الثاني شجير وثمير وزنيج ورويم، وفي الثالث تريب ومويه وخليل وزييت، وفي الرابع أنيجده، أفيلس، فتية، أجيمال، وفي الخامس مسيلمون ومسيلمات.

السادس: جمع الكثرة – فهذا النوع لا يصغر على فلظه – لماذا؟ لأنه يدل على القة – وهو لا يخلو:

١) إما ألا يكون به جمع قلة نحو رجال ودراهم وغوان، فحكمه أنه يصغر على مفردة ثم بعد ذلك يجمع جمع مذكر سالمًا إذا كان لمذكر عاقل رجيلون وإلا جمعوه جمع مؤنث سالم إذ المذكر غير عاقل دريهمات وغوينيات، لأنه لمؤنث.

٢) وأما إذا كان جمع الكثرة يحتمل أن يكون لمؤنث أو لمذكر راعينا المقصود منه فمثلاً نحو حمر إن كان جمعًا لأحمر صغر على أحيمرين، وإن كان جمعًا لحمراء صغر على حميروات. وغضاب إن كان جمعًا لغضبان صغر على غضيبين، وإن كان جمعًا لغضبى صغر على غضيبيات.

٣) أما إذا كان لجمع الكثرة جمع قلة من لفظه نحو غلمان وفلوس وهنود فلك

الخيار بين أن ترده إلى مفرده وتصغره ثم تجمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل غليّمون أو بالألف والتاء إن كان لمؤنث هنبيدات أو لمذكر لا يعقل نحو فليسات. وأن ترده إلى جمع القلة الذي من لفظه وتصغره فتول فيه أغليمة وغليمة تصغير أغلمة وغلمة، وأفيلس تصغير أفلس وأهيند وأهيناء تصغير أهند وأهناد.

ولم يصغر من جموع الكثرة إلا كلمة (أصلان) جمع أصيل كرغفان في رغيف شهبوها بعثمان لأنهما على وزن واحد فقالوا أصيلان كما قالوا عثيمان.

السابع: ما لحق بجمع المذكر السالم، نحو أرضون وسنون وبابه، وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر نحو عزة وعزين وعضة وعضين.

حكم هذا النوع: عند تصغير هذه الجموع، نرده إلى مفرده ثم نجمعه جمع مؤنث فتقول (أرضون) والطريقة أن تصغر المفرد (أرض) على أريضة لأنه ثلاثي مؤنث ثم نجمعه جمع مؤنث سالمًا فتقول أريضات.

(سنون) نرده إلى مفرده سنة ثم نصغره على سنيهة أو سنية ثم نجمعه جمع مؤنث سالمًا فنقول سنيات وسنيهات، ولا يصح أن نصغرها على أريضون وسنيون بالواو والنون، لأن الواو والنون كانتا عوضصا عن اللام المحذوفة في سنة والتاء المقدرة في أرض وقد رجعتا عند التصغير، فرجعتا بهما إلى القياس عند الجمع وأما «بنون» ترد إلى المفرد بني ثم يصغر على بني، ثم يجمع جمع مذكر سالمًا، فتقول بنيون، هذا إذا أعربت هذا النوع بالحروف، أما إذا أعربته بالحركات صغرته على لفظه فتقول أريضين وسنين، إذ هو كالواحد في اللفظ.

هذا ما تقدم إن لم يكن علمًا فإن جعل علمًا فنقول:

١) إن سميت رجلاً أو امرأة بأرضين أو أرضون وأعربته بالحروف قلت في

تصغيره أريضين وإن إعراب بالواو والنون – كما كان جمعًا – قلت أريضون رفعًا وأريضين نصبًا وجرًا.

ت) وإن سحبت بسنين أو سنون رجلاً أو امرأة فإن أعربته بالحركات قلت في التصغير سنين – كما تصغر الفرد – بدون رد اللام المحذوفة وإن جعلت الإعراب بالواو والنون – كما كان جمعًا – قلت سنيون رفعًا وسنيين نصبًا وجرًا، برد اللام المحذوفة، لأنك رددته إلى مفرده وهو ثنائي فوجب عند التصغير رد ما حذف منه، ولا تحذف الواو والنون لأنهما، وإن كانتا عوضًا عن اللام المحذوفة في الأصل صارتا بالوضع العَلَمي جزءًا من العلم فلا يحذفان.

التصغير الشاذ:

الشاذ من التصغير نوعان:

الأول: ما شذ لمخالفته شرط المصغر، وهو يشمل أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وأفعل العجب والمركب المزجي:

١) أسماء الإشارة المصغرة تنحصر في سنة وهي ذا وتا وذان وتان وأولي – بالقصر – وأولاء بالمد وتقول في تصغيرها ذيًا وتيًا، وذيان وتيان، أوليا وأولياء.

٢) الأسماء الموصولة المصغرة وتنحصر في الذي والتي، واللذان واللتان، وفي جمع الذي والتي – تقول في تصغيرها اللذيا واللتيا – في المفرد – واللذايان واللتيان – في المثنى – وجمع الذي، اللذون – رفعًا – واللذيين – جرًا ونصبًا – واللتيات جمع اللتيا (تصغير التي) استغنوا به عن تصغير اللاتي واللائي.

لماذا لم يضم الأول؟:

ولما كان تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة على خلاف الأصل

جاءت مخالفة للتصغير الأسماء المتمكنة، فلم يضم أوائلها، بل بقيت حركة المكبر – كما هي – وزيد في الآخر ألف عوضًا عن الضمة في أوله، ووقعت ياء التصغير في ذيا وتيا ثانية وأيضًا في مثناهما، فالشذوذ فيهما من وجهين:

أ) مخالفته لشرط المصغر ب) مخالفته للقاعدة التصغيرية.

وقد حكى اللذيا واللتيا بضم الأول جمعًا بين العوض والمعوض منه.

٣) أفعل التعجب، ولم يرد منه إلا ما أحيسنه، وما أمليحه، ما وجه الشذوذ؟

وجه الشذوذ أنه فعل والتصغير من خواص الأسماء، ومنهم من قال باسمية أفعل التعجب، فعلى هذا يكون التصغير قياسيًا، وتصغير هذا النوع يكون تصغير عاديًا حيث يضم أوله ويفتح ثانيه وياء ثالثه؟.

٤) المركب المزجي سواء أكان علمًا أو عدد.

١) العلم نحو بعلبك وسيبويه مخالفة من بناهما على الفتح في الأول وعلى الكسر في الثاني وأما من أعربهما إعراب مالا ينصرف فلا إشكال في تصغيرهما، فهما حينئذ من أقسام المتمكن، والعدد نحو خمسة عشر، فالتصغير هنا كالمعتاد بضم الأول وفتح الثاني وزيادة ياء ثالثة تقول بعيلبك وسيبويه وخميسة عشر.

والنوع الثاني من التصغير، وهو ما شذ عن قاعدة التصغير، وهو كثير وعلى ثلاثة مواضع:

الأول: ما جاء مخالفًا للقياس، نحو مغرب (مغرب الشمس) قالوا في تصغيره مغيربان (عشي) قالوا وفي العشي آتيك عُشيانًا (ليلة) قالوا في تصغيرها ليلية، (رجل) قال رويجل، (إنسان) قالوا أنيسان (بنون) قالوا أبينون (صبية) قالوا أصيبية (غلمة) قالوا أغيلمة، وهكذا.

وإنما صغروا هذه الأشياء على هذا الوضع لكثرة استعمالهم إياها في كلامهم.

الثاني: تصغير الترخيم – كما قلنا – أنه سمع في إبراهيم بريه وفي إسماعيل سميع وهذا شاذ لماذا؟ لأن فيه حذف حرف أصلي وفي الميم في إبراهيم واللام في إسماعيل أما الهمزة فهي زائدة عند سيبويه فالتصغير القياسي عنده بريهيم وسميعيل والترخيم بريهم وسميعل.

أما المبرد فإنه قال بأصالة الهمزة، فالتصغير القياسي عنده أبيريه وأسيميع والترخيم أبيره وأسيمع.

الثالث: تصغير المؤنث الثلاثي الخالي من التاء، نحو الناب (للمسنة من الإبل) نييب، والحرب حريب، والفرس فريس، ودرع والضحى والعرب والقوس وهكذا.

وجود الاتفاق بين المتمكن وغيره:

قلنا إنه يصغر الاسم المتمكن، ولا يصغر غير المتمكن إلا أربعة أسماء الإشارة والأسماء الموصولة إلخ، وكلها شاذة كما قلنا، فيتفق المتمكن مع غير المتمكن في ثلاثة أمور:

١) اجتلاب هاء السكت. ٢) التزام كون ما قبل الآخر مفتوحاً.

٣) لزوم تكميل ما نقص منها عن الأحرف الثلاثة.

ويختلفان في ثلاثة أمور:

١) بقاء أول غير المتمكن على حركته التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيهًا على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره.

٢) زيادة ألف في آخره – إن إمكن ذلك – عوضًا عن ضم الحرف الأول، وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو زيادة جمع، تقول ذيًا ورتيًا واللذيا واللتيا.

٣) أن ياء التصغير قد تقع ثانية، وذلك في ذا وتا، فعندما تصغرهما يبقى الحرف الأول على فتحه، وتأتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا – وتزيد ألف في الآخر عوضًا عن ضم الحرف الأول.